كتاب اليتيمة

لابن المقفع

لا أقصد فى هذا الفصل أن أتحدث عن ذلك الكتاب الذى نشره الأمير شكيب أرسلان ، فى أواخر القرن التاسع عشر ، باسم الدرة اليتيمة ، تبعا للمخطوطة التى نشره عنها ، ثم نشره الاستاذ كرد على ، بهذا الاسم أيضا ، فى مجموعة رسائل البلغاء ؛ فليس هناك شك فى أن الاسم الصحيح لهذا الكتاب هو الأدب الكبير أو الآداب ، كما كان ابن قتيبة يسميه فيما ينقل منه فى كتابه « عيون الأخبار »

وإنما أعنى كتاب اليتيمة الذى كان يطلق عليه هذا الاسم في العصر الذى وضع فيه ، والذى تعرَّض لما تعرض له معظم كتب ابن المقفع من طغيان العصور وآفات الزمن ، فضاع فيما ضاع من ذلك التراث الأدبى ، ثم انفرد من دونها بكثير من الغموض والابهام ؛ إذ اختلفت فيه كلمة العلماء ، واضطربوا فى صفته ، وبيان موضوعه ووجهته . وفى هذا ما يضاعف شقة الباحث الذى يلتمس تبيّن صورة له ، ورسم شيء من خطوطه وملامحه ، ووضعه فى مكانه بين آثار ابن المقفع الأخرى ، وتعرُّف الصلات التى تربطه بالتيارات السياسية والأدبية والعقلية فى عصره ، ولا سيما إذا علمنا أنه كان من أجلّ كتب ابن المقفع خطرا وأكبرها منزلة ، وقد أتيح له من الشهرة وذيوع الصيت ما جعله حديث الأدباء ، ومضرب المثل فى البراعة وجودة الأداء ، كالذى نراه فى ذكر أبى تمام له فى إحدى مدائحه للحسن بن وهب ، إذ يقول :

ولقد رأيتك والكلام لآلئٌ ... تؤمٌ ، فبكر فى النظام وثيّب
فكأن قسّا فى عكاظٍ يخطبُ ... وكأن ليلى الأخيلية تندب
وكُثَيِّر عزّة يوم بينٍ ينسب ... وابن المقفع فى اليتيمة يسهب

وكما نراه فى صفة أبى الفضل أحمد بن أبى طاهر طيفور له ، إذ يقول : « ومن الرسائل المفردات اللواتى لا نظير لها ولا أشباه ، وهى أركان البلاغة ، ومنها استقى البلغاء ؛ لأنها نهاية فى المختار من الكلام ، وحسن التأليف والنظام ، الرسالة التى لابن المقفع ، وهى اليتيمة ؛ فإن الناس جميعا مجمعون على أنه لم يعبر أحد عن مثلها ، ولا تقدمها من الكلام شىء قبلها » . وكذلك يجعله ابن النديم أحد كتب خمسة ، يقول إنها الكتب المجمع على جودتها .

وقد استطارت هذه الشهرة إلى القرن الحادى عشر للهجرة ، فنرى حاجى خليفة يصفه فى « كشف الظنون » بأنه كتاب لم يصنف فى فنه مثله . وسواء أكان حاجى خليفة يتحدث بهذا عن «اليتيمة» التى نعنيها والتى يذكرها طيفور ، أم يتحدث عن كتاب آخر من الكتب التى تحلت هذا الاسم ، ونسبت إلى ابن المقفع ، كما نرجح ، فأكبر الظن أنه بعبارته هذه يردد صدى تلك الشهرة التى استفاضت بين الناس .

وقد كان جديراً بهذا الذى أتيح لكتاب «اليتيمة» من ذيوع الصيت وارتفاع المنزلة وما يتبعهما من الحرص عليه ، أن يقيه عوادى الأيام . ولكنا نحسب أن هذا نفسه كان من أول الأسباب التى جنت على هذا الكتاب وعرضته للضياع ؛ إذ كان هو الذى زين للوراقين أن يستغلوا هذا الاسم الذائع الرفيع « اليتيمة » فيطلقوه على غير مسماه من كتب ابن المقفع . بل لعلهم لم يكتفوا بذلك ، فذهبوا يطلقونه على ما شاءوا من الكتب التى يرجون لها الرواج وأكبر الظن عندنا أن الكتابين الذين يذكرها حاجى خليفة فى سياق كلامه عنه : « عظة الألباب » و « التميمة » ويذكر أنهما مختصران له ، ويصف أحدهما بأنه « مشتمل على الحقائق والمعانى وأخبار السادة الصالحين » إنما جاءا من هذه السبيل ، وأنهما لا يمتان ليتيمة ابن المقفع بسبب .

وبهذا الذى صنعه الوراقون ، وهو أمر معروف فيهم ، إلى جانب ما سنشير إليه بعد قليل ، اختلط الأمر فى كتاب اليتيمة ، وتنكرت معالمه ، فلم يكن شىء أيسر بعد ذلك من أن تذهب «اليتيمة» الحقيقية فى غمرة الأيام والأحداث .

ويكفى أن نعلم أنه فى القرن الرابع وحده كانت «اليتيمة» تطلق على كتب ثلاثة مختلفة ؛ فابن النديم يصفها فى الفصل الذى كتبه عن ابن المقفع بأنها « فى الرسائل » . ويفهم من هذا الوصف ، ومن جعله الكلام عن ابن المقفع فى الباب الذى جعل

عنوانه : «تسمية الكتّاب المترسلين ممن لرسائله كتاب مجموع» أن اليتيمة هو الاسم الذى أطلق على مجموع رسائل ابن المقفع . ويذهب القاضى أبو بكر الباقلانى (من علماء ذلك القرن) إلى أن «اليتيمة» أو «الدرة اليتيمة» تطلق على كتابين : أحدهما فى الحكم والآخر فى الإلهيات ؛ وذلك حيث يقول فى كتابه : «إعجاز القرآن» فى الفصل الذى عقده للكلام «فى الدلالة على أن القرآن معجز» :

« وقد ادّعى قوم أن ابن المقفع عارض القرآن ، وإنما فزعوا إلى «الدرة اليتيمة» وهما كتابان : أحدهما يتضمن حكما منقولة توجد عند حكماء كل أمة مذكورة بالفضل ، فليس فيها شىء بديع من لفظ أو معنى . والآخر فى شىء من الديانات وقد تهوّس فيه بمالا يخفى على متأمل . وكتابه الذى بيناه فى الحكم منسوخ من كتاب بزرجمهر فى الحكمة . »

وإلى هنا نرى أن كتاب « اليتيمة » يوصف مرة بانه فى الرسائل ، على لسان ابن النديم ، وأخرى بأنه فى الحكم ، وثالثة بأنه فى الإلهيات ، على لسان أبى بكر الباقلانى .

وفى ذلك النص الذى أوردناه للقاضى أبى بكر ما لعله يشير إلى بعض الأسباب والملابسات التى كانت تدفع إلى الخلط ، إلى جانب ما ذكرنا ، وهى ترجع إلى نشاط « الزنادقة والملاحدة » فى توهين أمر الإسلام بالطعن على القرآن وإنكار إعجازه . وهو نشاط بلغ غاية بعيدة فى القرن الثالث والرابع ، فكان من سبيلهم إلى هذا أن يتلمسوا الآثار الأدبية التى يصح عندهم أن يقال إنها فى معارضة القرآن . فلعلهم وجدوا فى الكتابين اللذين ذكرهما الباقلانى ما يسد هذا الموضع ويغنى ذلك الغناء . وإن كان كتاب « اليتيمة » أولى باسمه وبذيوع صيته منهما فى ذلك ، فلم يكن لهم بد ، تماما على ما يقصدون إليه ، من أن ينزعوا عنهما اسميهما ويخلعوا عليهما ذلك الاسم ؛ إذ كان أليق بغرضهم وأكثر اتساقا مع الدعوى التى يدعونها . فهذا — فيما نحسب — سبب من أسباب الخلط فى شأن ذلك الكتاب ، على النحو الذى نراه فى القرن الرابع .

فإذا كان القرن الخامس وجدنا وصفاً رابعاً له عند أبى القاسم صاعد بن أحمد الأندلسى ، فى كتابه « طبقات الأمم »؛ فقد عرض لهذا الكتاب فى جملة عرضه لكتب ابن المقفع ، فقال : « . . . وله تآليف حسان ، منها رسالة فى الآداب

والسياسة ، ومنها رسالته المعروفة باليتيمة فى طاعة السلطان ». وقد جاءت هذه العبارة بنصها أيضاً فى كتاب « عيون الأنباء فى طبقات الأطباء » لابن أبى أصيبعة (من علماء القرن السابع) . وإذن فكتاب اليتيمة عند صاعد الأندلسى ثم عند ابن أبى أصيبعة الدمشقى ليس بمجموع رسائل ، ولا هو كتاب فى الحكم أو فى الإلهيات ، وانما هو كتاب آخر يعالج موضوعا معينا أدنى إلى أن يكون من موضوعات السياسة ، هو « طاعة السلطان » .

وهكذا نرى إلى أى حد تضطرب الأوصاف المتعلقة بهذا الكتاب ، حتى يكاد يضيع الحق بينهما .

ولعد فما عسى أن تكون الوسيلة فى مثل هذه الحالة إلى تحقيق هذه القضية والفصل فيها ، أو على الأقل ترجيح أحد هذه الأوصاف على سائرها ، إلا أن تكون محاولة الكشف عن بعض النصوص من هذا الكتاب ومقارنتها ؟

ونحن نملك حتى الآن — قدر ما أتيح لى معرفته — قطعاً ثلاثاً منسوبة إلى كتاب «اليتيمة» ، ترجع اثنتان منها إلى القرن الثالث فى المشرق ، وترجع الثالثة إلى القرن الخامس فى الاندلس . ونستطيع أن نطمئن إلى أن القطعتين الأوليين — على الأقل — صحيحتا النسبة إلى «يتيمة» ابن المقفع قبل أن تعبث بها أيدى المزورين من الوراقين وغيرهم ؛ فأولاهما جاءت فى كتاب المنظوم والمنثور لطيفور ، والثانية فى كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة . وكلا الرجلين عالم أديب صحيح البصر فيما يروى ، إلى جانب قربه — شيئاً ما — من عهد المؤلف . وسنرى أن القطعتين تتواردان على موضوع واحد ، مما يقوى رأينا فى الاطمئنان اليهما ، وصحة الاستشهاد بهما . كما سنرى بعد أيضا أن القطعة الثالثة — وقد جاءت فى كتاب جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر النمرى — بعيدة عن التهمة ومظنه الشبهة . ولعلنا نستطيع بهذه القطع ، إلى جانب الفصل فى قضية اليتيمة ، أن نتمثل شيئا ما ، صورة من هذا الكتاب .

أما القطعة التى أوردها طيفور فقد نص فى التقدمة لها على أنها من صدر كتاب «اليتيمة» ؛ فلنا بذلك أن نعتبرها نوعا من المقدمة له ، يشرح فيها غرضه ، ويبين فيها طرفا من الدوافع والملابسات التى حفزته إلى كتابته . وكذلك نجد الأمر فى هذه القطعة ، فلا نخطئ فيها هذين الجانبين ، كما لا نخطىء فيها أسلوب

ابن المقفع بأخص خصائصه . ويستطيع القارئ أن يرجع إليها فى مجموعة « رسائل البلغاء ».

وأول ما يلاحظ فى هذه «المقدمة» أنها قد بنيت بناء محكم الترتيب ؛ فأولها فى أخلاق الناس أو « الرعية » فى ذلك العهد ، ووسطها فى الكلام عن علاقة ما بين الراعى والرعية ، وآخرها فى الكلام عن راعى الناس فى ذلك الوقت ، أو الإمام . فهو قد جمع فيها أطراف النظام السياسى ، وتكلم عن كل طرف على النحو الذى يسوق الكتاب له .

فأما كلامه عن « الرعية » فهو وصف بليغ — وينبغى أن يكون صحيحا دقيقا أيضا — لأخلاق الناس وسلوكهم فى هذه الفترة المضطربة ، فى أول عهد الدولة العباسية . بل لعله من خير ما يوصف به الناس — بوجه عام — فى مثل هذه الفترة من فترات الانقلاب السياسى ، حين تتزايل الأخلاق ، ويشيع فى الناس الشك والقلق وسوء الظن ، وتزول من بينهم الطمأنينة ، ويكثر فيهم الإنكار والتوثب والجموح ، ويعيث فيهم الفساد فى جميع نواحيهم : « فقائلهم باغ ، وسامعهم عياب ، وسائلهم متعنت ، ومجيبهم متكلف ، وواعظهم غير محقق لقوله بالفعل ، وموعوظهم غير سليم من الهزء والاستخفاف ، ومستشيرهم غير موطّن نفسه على إنفاذ ما يشار به عليه ، ومصطبر للحق مما يسمع ، ومستشارهم غير مأمون على الغش والحسد وأن يكون مهتاكا للستر ، مشيعا للفاحشة ، مؤثرا للهوى . والأمين منهم غير متحفظ من اثمان الخونة ، والصادق غير محترس من حديث الكذبة ، وذو الدين غير متورع عن تفريط الفجرة . يتقارضون الثناء ، ويترقبون الدول ، ويعيبون بالهمز . يكاد أحزمهم رأيا يلفته عن رأيه أدنى الرضا وأدنى السخط ، ويكاد أمتنهم عودا أن تسحره الكلمة ، وتسكره اللحظة . » إلى آخر هذا الوصف الذى يعتبر وثيقة من أحسن الوثائق التى تصور لنا حالة الشعب النفسية فى تلك الفترة .

وأما كلامه عن علاقة ما بين الراعى والرعية وصور هذه العلاقة ، فقد بناه على نوع من التقسيم المنطقى ، مداره هذان الطرفان مضروبين فى حالتى الصلاح والفساد ، على نحو يذكرنا بما هو شائع فى كثير من كتب المتأخرين ؛ فتكون الحالات أربعا مرتبة هذا الترتيب : خيرها ما اجتمع فيه صلاح الراعى والرعية ، فيؤدى الراعى إلى الرعية حقهم فى الرد عنهم وتدبير شؤونهم ، وتؤدى الرعية

إلى الراعى حقه فى المودة والمناصحة والطاعة . ثم تلى هذه الحالة أن يصلح الإمام وتفسد الرعية . ثم عكس هـذا : أن تصلح الرعية ويفسد الراعى . ثم شرها جميعاً وهو ما اجتمع فيه فساد الراعى والرعية .

والذى يعنى ابن المقفع من هـذه الحالات الأربع هو الحالة الثانية . فأما النـاس أو الرعية فهم هؤلاء الذين تحدث عنهم ووصف الفساد الشائع فيهم فى أول هذا الفصل . وأما الإمام فقد خصه بالقسم الأخير منه ، وقد جعل يردد الكلام فيه بين ناحيتين : سيرته التى يسير بها فى رعيته ، ومعدنه الذى يرجع إليه ويمتّ به . فيقول فى الأولى مثلا : « . . . قد رأينا حظه من الله عز وجل فى التثبت والعصمة ، فلم يبرح الله يزيده خيراً ، ويزيد به رعيته مذ ولاه ، فعندنا من هذا وثائق من عبر وبينات » . ثم ينتقل من هـذا إلى أسلوب من الرجاء ، ليكون له بذلك أسلوب آخر فى الإقناع ، فيقول : « ونحتسب من الله عز وجل ألا يزال إمامنا يسـارع فى مرضاة ربه ، بالاستصلاح لرعيته ، والصبر على ما يستنكر منهم ، وقلة المؤاخذة لهم بذنوبهم ، حتى يقلب الله له بصلاحه قلوبهم ويفتح له أسماعهم وأبصارهم ، فيجمع ألفتهم ، ويقوّم أودهم ، ويلزمهم مراشد أمورهم ، وتتم نعمة الله على أمير المؤمنين بأن يصلحوا له وعلى يديه ، فيكونوا رعيـة خير راع ، ويكون راعى حير رعية ، إن شاء الله وبه الثقة » . وأما الناحية الثانية ، وهى معدن الإمام « فإن أعظم حقوق الناس منزلة ، وأكرمها نسـبة ، وأولاها بالفضل ، حق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نبى الرحمة ، وإمام الهـدى ، ووارث الـكتاب والنبوة والمهيمن عليهما ، وخاتم النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، بعثه الله بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، ثم هو باعثه يوم القيامة مقاماً محموداً . شرع الله به دينه ، وأتم به نوره ، ومحق به رءوس الضلالة وجبابرة الـكفر ، وخوّله الشفاعة ، وجعله فى الرفيق الأعلى صلى الله عليه وسلم . »

فهذا تحليل الفصل الذى اعتبرناه « مقدمة اليتيمة » حاولنـا فيه أن نبرز خطوطـه الرئيسية وقسماته البارزة . ومنه يتبين لنـا مبلغ ما فى ذلك الرأى السائد عن « اليتيمة » — وهو الرأى المستوحى من الباقلانى — من مجانبة للصواب ، وأن ذلك الوصف الذى وصفه صاعد الأندلسى به ، وهو « طاعة السلطان » ، وهو الوصف الذى لم يكد أحد يلتفت إليه ، هو الحق الذى لا ريب

فيه. كما تتبين لنا منه أيضاً بعض الدوافع التى حفزت ابن المقفع لكتابته، وهى تلك الفتن والثورات التى غمرت العالم الإسلامى فى تلك الفترة، والتى كانت تتربص بالدولة وتتوثب عليها، ولا سيما فى مدينة البصرة حيث كان يقيم، فكتب كتابه هذا — وهو يشعر بالخطر الذى يتهدد هذه الدولة الصديقة — مدافعا مناضلا محتجا عنها خاصة وعن السلطان عامة، يدعو الناس إلى الهدوء، ويرغبهم فى الطاعة، ويبصّرهم مغبة المعصية، ويسلك فى هذا الإقناع السبل المختلفة، بين اللين والشدة، وبين مخاطبة العقل واستثارة العاطفة الدينية، إلى غير ذلك مما نرى نحوا منه فى قطعة طيفور هذه، ونحوا آخر فى القطعة الثانية، وهى قطعة ابن قتيبة (١).

وهذه القطعة مبنية على افتراض يدعو إليه الإقناع، وهو أن فى السلطان شرًّا إلى جانب ما فيه من خير. ولعل هذا الافتراض كان من بعض نواحيه أثراً من آثار الدعوة التى كانت طائفة من الخوارج يبثونها، منكرين وجوب الإمامة ذاهبين فى تأكيد رأيهم وتأييد دعوتهم المذاهب المختلفة، من بيان الشرور التى صحبت الإمامة وما زالت تصحبها؛ فكان لا بد لابن المقفع من أن يتأتى للرد على هذا فى ترفق وكياسة، مستعينا ببلاغته وثنويته جميعا، فكتب هذا الفصل الذى نقله ابن قتيبة فى أول كتاب السلطان، وأخذ يضرب فيه الأمثال لقليل مضار السلطان فى جنب منافعه، بامتزاج الخير والشر فى جميع ما أفاء الله على أهل هذه الدنيا. فالسلطان عنده نعمة من نعم الله التى أتاحها لعباده، وقدّرها لخيرهم كالغيث والرياح والصيف والشتاء والليل والنهار. وما قد يصحب السلطان من أذى وضر فإنما هو بقدر ما لابد منه فى سنن الكون ونواميس الخليقة، على نحو ما فى «الغيث الذى هو سقيا الله وبركات السماء وحياة الأرض ومن عليها، وقد يتأذى به السفْر، ويتداعى له البنيان، وتكون فيه الصواعق. وتدر سيوله فيهلك الناس والدواب، وتموج له البحار، فتشتد البلية منه على أهله.

---

(١) لا ريب عندنا فى أن هذه القطعة صحيحة النسبة إلى يتيمة ابن المقفع، وإن كان ابن قتيبة قد أغفل فى إسنادها النص عليه؛ إذ اكتفى فى ذلك بقوله: «وقرأت فى اليتيمة» إذ كان صاحبها فى ذلك الوقت متعيناً كما يظهر. ذلك أن الثعالبى يورد فى كتابه «ثمار القلوب» فقرات من هذه القطعة، مع النص على أنها من يتيمة ابن المقفع. وهذا دليل مادى، يضاف إلى ما يشهد به أسلوبها وموضوعها

فلا يمنع الناس إذا نظروا إلى آثار رحمة الله فى الأرض التى أحيا ، والنبات الذى أخرج ، والرزق الذى بسط ، والرحمة التى نشر ، أن يعظموا نعمة ربهم ويشكروها ، ويلغوا ذكر خواص البلايا التى دخلت على خواص الخلق » إلى غير ذلك من الأمثال التى يشرحها فى براعة وجمال . وإذا كانت هذه سنة الله فى خلقه ، فليس فى هذا الأذى الذى قد يحسه الناس فى السلطان ما يدعو إلى الشك فى أنه نعمة من نعم الدنيا ، أو يدعو إلى الخروج عليه أو التحلل من طاعته .

وأما القطعة الثالثة فقد أوردها ابن عبد البر فى سياق الأقوال المختلفة فى كراهية الرأى ووجوب الرجوع فى أحكام الدين إلى السنة والأخذ بالآثار الصحيحة ، وكان ذلك مذهب عامة أهل البصرة ، ووجها من أوجه الخلاف بينهم وبين الكوفيين . وقد يبدو أول الرأى أن هذه القطعة بعيدة عن موضوع اليتيمة الذى رأينا ، وملابساتها التى لاحظنا ، وذلك إذ يقول فيها :

« ولعمرى إن لقولهم ليس الدين خصومة أصلا بثبته . وصدقوا ، ما الدين بخصومة . ولو كان خصومة لكان موكولا إلى الناس يثبتونه بآرائهم وظنهم . وكل موكول إلى الناس رهينة ضياع . وما ينقم على أهل البدع إلا أنهم اتخذوا الدين رأيا ؛ وليس الرأى ثقة ولا حتما ، ولم يجاوز الرأى منزلة الشك والظن إلا قريبا ، ولم يبلغ أن يكون يقينا ولا ثبتا . ولستم سامعين أحدا يقول لأمر قد استيقنه وعلمه : أرى أنه كذا وكذا . فلا أجد أحدا أشد استخفافا بدينه ممن اتخذ رأيه ورأى الرجال دينا مفروضا . »

ولكن هذا لا يكفى فى حملنا على الشك فى نسبة هذه القطعة إلى اليتيمة التى يذكرها صاعد ، معاصر ابن عبد البر ومواطنه ؛ إذ ينبغى أن نلاحظ أولاً أنها مقتضبة من سياقها فى الكتاب ، وأنها لا يبعد أن تكون استطرادا . ومع ذلك فإنا نزعم أن الصلة بينها وبين « طاعة السلطان » ماثلة ، فإن دعاة الثورة وشق عصا الطاعة إنما يعتمدون فى دعوتهم على آراء فى الدين يرونها . فهذه القطعة — فيما أحسب — مقتلذة من فصل كتبه فى تهجين ذلك المذهب الذى يذهبون إليه . ومهارته تظهر فى اصطناع قول البصريين فيما يرمى إليه من الدعوة إلى الطاعة ، والبصريون هم فى ذلك الوقت أشد الناس مجافاة للدولة ومعادّة لها وإنكارا عليها . ولكن ان المقفع يخالف البصريين فى شىء خطير ، وهو

أنه انما يسلب الناس حق الرأى لا إنكاراً للرأى فى ذاته ، ولكن ليهب ذلك الحق للدولة . فعنده أن للإمام وحده حق الحكم بالرأى فيما لم يكن فيه أثر .

وبعد ، فهذه صور من كتاب «اليتيمة» نرجو أن يكون فيها بعض البيان عنه ، وإزاحة لما تغشاه من غموض وابهام . على أنا نستطيع بجانب ذلك أن نتمثل نواحى أخرى منه ، إذا نحن نظرنا فى رسالة الصحابة له . فقد عرض فى خلالها لهذا الموضوع الذى بنى عليه كتابه هذا ، وهو طاعة السلطان ، فأورد الآراء التى كان الناس من الفقهاء ومن إليهم يقولون بها فى هذا الصدد ، كقول بعضهم : إن أمرنا الإمام بمعصية الله فهو أهل أن يعصى ، وإن أمرنا بطاعة الله فهو أهل أن يطاع . وكقول الآخرين : بل نطيع الأئمة فى كل أمورنا ، ولا نفتش عن طاعة الله ولا معصيته ، ولا يكون أحد منا عليهم حسيبا ، هم ولاة الأمر وأهل العلم ونحن الأتباع وعلينا الطاعة والتسليم . ثم وقف بين هذين المذهبين يناقش كلا منهما ، ويبين ما يترتب عليه من توهين السلطان وتهجين الطاعة ، حتى ينتهى الى الرأى الذى يراه فى هذه المسألة ، وهو الفصل بين طائفتين مختلفتين من أمور الدين : أولاهما الفرائض والحدود كالصلاة والصيام والحج وحد السرقة ، وهذه أمور لم يجعل الله لأحد عليها سلطانا ، فلا طاعة للإمام لو أنه نهى عنها أو أراد تعطيلها . والأخرى شؤون الدولة وتدبيرها ، كالغزو والقفول ، والجمع والقسم ، والاستعمال والترك ، فهذا مما جعل الله أزمّته بيد الإمام ، فمن عصاه فيها أو خذ له فقد أوتغ نفسه .

وأكبر الظن أن هذا الذى عرضه فى رسالة الصحابة كان من الموضوعات التى تناولها بالبيان والتحليل فى كتاب «اليتيمة» . فإذا صح هذا الفرض كان هذا الجزء من رسالته مما يزيدنا بهذا الكتاب معرفة ، ولا سيما إذا صح ما نفترضه أيضا ، وهو أن الظروف التى لابست رسالة الصحابة وأوحت كتابتها ، هى الظروف التى لابست كتاب «اليتيمة» ، ودفعت ابن المقفع إلى وضعه .

طه الحاجرى